الثمن والاخيار للمشتري بتفريق الصفقة عليه لان الموت
لنفسه ولو لم يكن عالما بالحال وبهذا فارق ما مر من
امتناع افراد المعيب بالرد ويمتنع الاخذ بحصة الثمن كان
اشترى بجزاف وتلف الثمن وكان غائبا ولم يعلم قدره
فيما فان ادعى الشفيع على مشتر بقدر معين كمائة فانكر
المشتري علمه حلف بالتشديد ولو جهل بقدره
فيحلف على نفي العلم به لان الاصل عدم علمه هذا ان عين
الشفيع في دعواه قدرا فان لم يعينه بان قال انك تعلم
قدره ولم يقل وهو مائة مثلا لم تسمع دعواه لانه
لم يدع حقا له وحلف ايضا في قدره فيحلف ان هذا قدر
الثمن فيصدق لانا علم بما باشره وحلف ايضا في عدم
شركته فيحلف على نفي العلم بشركته فان نكل المشتري
حلف الطالب بناء واخذ بالشفعة وحلف ايضا في عدم شركته
وان كان النقص في يده فيحلف انه ما اشتراه لان الاصل
عدمه فان اقر البائع بالبيع ثبتت الشفعة وسلم الثمن
من الشفيع ان لم يقر بقبضه من المشتري والا بان اقر
بقبضه ترك بيد الشفيع كنظيره فيما مر في الاقرار
ولم تتصرف في الشقص ببيع ولجاءة ووقف ولو
مسجدا لانه ملكه ولشفيع فسخه باخذ الشقص لان خفه
سابق على هذا التصرف او الاخذ به ان كان فيه شفعة
كبيع وخلع لذلك ولانه ربما كان العوض فيه اقل او من

جنس

جنسه هو عليه ايسر ولو اشتخها جمع من الشركاء فيقدر الحصص
بما تملكون الشقص المشفوع لانها من مرافق الملك فتقدر
بقدره كنصيب الرقيق على معتمد المذهب وقيل بعدد
الرؤس وانتصر له جمع متاخرون حيث قال الاسنوي
ان الاول ليس مذهبا للشافعي ولو باع احد شريكين في دار
مثلا بعض حصته ثم باع باقيها لاخر ففي البعض الاول
تثبت للشريك القديم لانفراده بالحق فان عفى عنه شفيعا
اعني الشريك القديم وهو شريك البعض في الباقي بقدر حصتهما
لانه صار شريكا بمثله قبل البيع الثاني فان لم يعف عنه
بل اخذه لم يشاركه فيه لزوال ملكه ولو عفى احد شفيعين
عن حقه او بعضه سقط حقه كالفقود واخذ الاخر الكل او
ترك الاخذ ولا يقتصر على حصته ليلا تتبعض الصفقة
على المشتري او غاب احد الشفيعين اخر الحاضر الاخذ
الى حضوره لعذر ليلا يأخذ ما يؤخذ منه او اخذ الكل اي
كل الحصة فاذا حضر الغايب شاركه الحاضر فيها بقدر
حصته لان الحق لهما وليس للحاضر الاقتصار على حصته
ليلا تتبعض الصفقة على المشتري اذ الم يأخذ الغايب
وما استوفاه الاخر من المنافع كالاجرة والثمرة لا يزاحمه
فيه الغايب وتتعدد الشفعة بتعدد الصفقة فلو اشترى
اثنان من واحد شقصا او اشترى واحد من اثنين
فللشفيع اخذ نصيب احدهما وحده لانتفاء تبعيض الصفقة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)